

## القضاء الدولي الجنائي الدائم ( المحكمة الجنائية الدولية الدائمة )

في هذا المبحث سنتطرق الى اهم الافكار المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة خلفيات نشأة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واجراءات المحاكمات المتبعة امامها ، اختصاصاتها وعلاقتها بمجلس الامن الدولي

### اولا- نشأة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة

#### 1- محاولات الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية

بعد انشاء هيئة الامم المتحدة سنة 1945 بدء الاهتمام بفكرة انشاء محكمة جنائية دولية ، فقد قدم الوفد الفرنسي الى اللجنة المتخصصة في تطوير القانون الدولي وتقنينه التابعة للجمعية العامة مشروعا تضمن اقتراح منح محكمة العدل الدولية صلاحية النظر في الجرائم التي يرتكبها رؤساء الدول ومجرمو الحرب ، كما تضمن المشروع اقتراح تأسيس محكمة جنائية دولية خاصة تمنح صلاحية النظر في الجرائم ذات الصفة الدولية ، مما أدى الى إحالة الموضوع من طرف لجنة السادسة التابعة للجمعية العامة الى القانون الدولي ، مما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار القرار رقم 260 في 9 يناير 1948 الذي بموجبه طلبت الجمعية العامة من لجنة القانون الدولي دراسة مدى امكانية انشاء جهاز قضائي دولي لمحاكمة الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الابادة وفي نفس الوقت إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية ضمن اطار محكمة العدل الدولية<sup>1</sup> ، حيث بدأت لجنة القانون الدولي دراساتها واجتماعاتها لهذا الموضوع منذ سنة 1950 وتوصلت الى ان فكرة انشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الاشخاص المرتكبين لجرائم دولية هو امر مرغوب فيه لكن امكانية انشاء محكمة جنائية ضمن اطار محكمة العدل الدولية يتطلب ذلك تعديل النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية واللجنة لا تحبذ الاختيار الاخير، مما جعل الجمعية العامة تعمل على انشاء لجنة خاصة تتكون من 17 عضوا في قرارها الصادر في 1950/12/12 التي مهمتها وضع مشروع النظام الاساسي للمحكمة المقترحة وتجتمع هذه اللجنة في جنيف ابتداء من 1951 /08/01 ، وقدمت هذه اللجنة مجموعة من التقارير انتهت الى وضع مشروع النظام الاساسي للمحكمة المقترحة وقدمته الى الجمعية العامة لمناقشته

---

1- خليل حسين ، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي ، المسؤولية الجنائية للرؤساء والافراد ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009 ، ص 56

وتقديم الاقتراحات حوله وقامت هذه الاخيرة بمناقشته في دورتها السابعة عام 1952 وانقسمت الآراء بين التأييد لهذه الفكرة ومعارضتها<sup>2</sup>

بالنسبة للاتجاه المعارض قدم الحجج التالية :

- القضاء الوطني هو من اهم معالم السيادة في الدولة ، وانشاء قضاء دولي جنائي من شأنه انتهاك السيادة الوطنية للدول
- ان وجود هذه المحكمة مرتبط بنشوب الحروب ، واستمرارها لا مبرر له ، وان المحاكم التي تنشأ بسبب ظروف معينة ولههدف محدد تكون اكثر حسما في هذه الحالة

بينما الاتجاه المؤيد للإنشاء المحكمة استند الى الحجج التالية :

- ان مفهوم السيادة التقليدي لا معنى له في ظل شبكة العلاقات الدولية حيث ظهرت التكتلات الاقليمية كالجماعة الاوروبية مثلا فضلا على هيئة الامم المتحدة فذلك يعد تنازلا عن السيادة المطلقة للدولة
- تعتبر محاكمة المجرم امام محكمة قائمة قبل وقوع الجريمة أكثر عدلا من محاكمته امام محكمة نشأت بسبب الجريمة لان قيام المحكمة المسبق يكون ابعد عن مسألة الثأر والانتقام كما هو الشأن في محكمتي نورمبورغ وطوكيو

وبسبب اختلاف وجهات النظر حول انشاء المحكمة الجنائية الدولية قررت الجمعية العامة انشاء لجنة جديدة بموجب قرارها رقم 687 في 1952/12/5 الذي انشأت بموجبه اللجنة المكونة من 17 عضوا والتي تحددت مهامها بما يلي :

- دراسة النتائج المترتبة على تأسيس محكمة جنائية دولية والبحث عن طرق التي بموجبها يمكن تأسيس المحكمة
- دراسة العلاقة بين هيئة الامم المتحدة والمحكمة المقترح انشاؤها
- اعادة النظر في مشروع النظام الاساسي للمحكمة المقترحة<sup>3</sup>

2-خليل حسين ، المرجع السابق ، ص ص 57، 58

3 -خليل حسين ، المرجع السابق ، ص ص 59، 60

بدأت اللجنة بمباشرة اعمالها في من 27 جويلية الى 20 اوت سنة 1953 حيث توصلت الى وضع نظام اساسي جديد للمحكمة ، ووضعت اقتراحات حول كيفية انشاء هذه المحكمة وقدمت مشروعها الى الجمعية العامة لمناقشته حيث حددت ربعة اقتراحات تمثلت فيما يلي :

- تعديل الميثاق والنص على انشاء دائرة جنائية بمحكمة العدل الدولية
- صدور قرار من الجمعية العامة يوصي بإنشاء قضاء جنائي دولي
- قيام اتفاقية دولية بإنشاء محكمة جنائية دولية
- اصدار قرار من الجمعية العامة يوصي بإنشاء المحكمة مع قيام اتفاقية جماعية عملا بتوصية الجمعية

وما يلاحظ على الاقتراحات المذكورة ، ان الاقتراح الاول منها والمتعلق بتعديل الميثاق امر عسير التنفيذ ويحتاج الى جهود مضنية وكثيرة ويأخذ وقتا وجهدا كبيرين ، اما بالنسبة للاقتراح الثاني الخاص بصدور قرار من الجمعية العامة فالواقع أن هذه الاخيرة ليس من ضمن وظائفها محاكمة الافراد حتى تصدر مثل هذا القرار ، اما الاقتراح الثالث والمتعلق بقيام اتفاقية دولية لإنشاء هذه المحكمة فقد لاقى قبول من غالبية الدول ، اما الاقتراح الاخير المتعلق بإنشاء المحكمة عن طريق قرار يصدر عن الجمعية العامة فيوصى بإنشاء المحكمة مع قيام اتفاقية جماعية فهو يتميز بكثرة الاجراءات وتعقيدها ، وفي اخر الامر تمت الموافقة على الاقتراح الثالث باعتباره أنسب الاقتراحات وأفضلها لإنشاء محكمة جنائية دولية من خلال ابرام اتفاقية دولية برعاية المنظمة الدولية<sup>4</sup>

لكن استمر وجود الخلاف بين الدول حول انشاء المحكمة الجنائية بين المؤيد والمعارض واستندت الدول المعارضة لفكرة تأسيس المحكمة الجنائية الى عدم امكانية انشاء هذه المحكمة مع عدم وجود تعريف محدد لجريمة العدوان ، مما جعل الجمعية العامة تتخذ في قرارها رقم 989 الصادر في 14/12/1954 انه يتم تأجيل مسألة انشاء المحكمة الجنائية الدولية الى ان يتم الاتفاق على تعريف محدد لجريمة العدوان ، وعلى الرغم من تحديد مفهوم للعدوان من طرف الجمعية العامة في قرارها رقم 3314 في 14/12/1974 إلا انه موضوع تأسيس المحكمة الجنائية بقي معلقا ، الى غاية سنة 1989 اين قدم وفد دولة ترينداد وتوباكو اقتراح الى الجمعية العامة للأمم المتحدة و المتمثل بإنشاء محكمة

---

I-الطاهر المختار على سعد، القانون الدولي الجنائي ، الجزاءات الدولية ، بيروت : دار الكتاب الجديدة ، 2000 ، ص

جنائية دولية الهدف منها مكافحة احدى الجرائم الدولية وهي مكافحة المخدرات<sup>5</sup>، مما جعل الجمعية العامة تدعو اللجنة الى الشروع في دراسة هذه المسألة بشكل متعمق في قرارها رقم 39/44 في 1989/12/04 ، تحت عنوان المسؤولية الدولية للكيانات والافراد المشتغلين بالإتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية والانشطة الجنائية ، انشاء محكمة دولية ذات اختصاص في مثل هذه الجرائم ، وقد اخذ موضوع انشاء محكمة جنائية دولية أو جهاز دولي اخر للمحاكمة الجنائية جزءا كبيرا من المناقشات التي اجرتها اللجنة بشأن التقرير الثامن للمقرر الخاص به من الجلسة رقم 2151 الى الجلسة 2159 ، وفي ختام مناقشاتها قررت انشاء فريق عمل يتكون من رئيس وعشرة أعضاء ليتولى مشروع الرد على طلب الجمعية العامة الوارد بقرارها رقم 39/44 المشار اليه ، وما تجدر الاشارة اليه ان موضوع انشاء محكمة جنائية دولية نوقش من قبل لجنة القانون الدولي بصورة عامة ومكثفة لتنظر في الجرائم المخلة بسلم الانسانية و أمنها وقد تم استعراض كل الخيارات الممكنة والاتجاهات الاساسية التي ظهرت في اللجنة و المتصلة بإنشاء محكمة دولية ، وكذلك التطرق الى الاليات الدولية الاخرى الممكنة ، للنظر في الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها

## 2 - مؤتمر الامم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين في روما

تزايدت الدعوة من قبل المجتمع الدولي الى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ، لان الجريمة الدولية أخذت ابعادا خطيرة من شأنها ان تعرض للخطر وجود الدول ذاتها ويمكن ان تسبب في اضطرابات خطيرة في العلاقات الدولية السليمة ، فدعت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي مجددا بقرارها رقمي (41/45) بتاريخ 1990/11/28 ، و(54/46) بتاريخ 1990/12/9 ، لجنة القانون الدولي الى مواصلة دراسة وتحليل القضايا المتعلقة بمسألة ولاية جنائية دولية بما في ذلك مسألة انشاء محكمة جنائية دولية ، كما طلبت أن تضع مشروع النظام الاساسي لتلك المحكمة بوصفه مسألة ذات اولوية<sup>6</sup> وقامت لجنة القانون الدولي بالنظر في مسألة انشاء محكمة جنائية دولية من خلال دورتها الثانية والاربعين سنة 1990 الى دورتها السادسة والاربعين سنة 1994 ، وقد انجزت اللجنة مشروع نظام اساسي لمحكمة جنائية دولية في تلك الدورة وقدمته الى الجمعية العامة ، وبتاريخ 1994/12/9 قررت الجمعية العامة انشاء لجنة متخصصة لاستعراض المسائل الموضوعية والادارية الناجمة عن مشروع

5- خليل حسن ، المرجع السابق ، ص ص 60 ، 61

6- الطاهر المختار على سعد، المرجع السابق ، ص ص 183-184

النظام الاساسي الذي تم اعداده من قبل لجنة القانون الدولي بالإضافة الى النظر في أمر اعداد الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للمفوضين<sup>7</sup>

ولقد اتخذت اللجنة التحضيرية من اعمال ومناقشات وتقارير لجنة القانون الدولي اساسا لانطلاقها ، وعقدت دورتها الثالثة والرابعة من 10 الى 21 فبراير ومن 4 الى 15 اوت 1997 واتخذت من خلالها خطواتها لإنشاء المحكمة الجنائية اقناع وتهيئة العالم بإنشاء هذه الاخيرة ، وقد اتفقت اللجنة في دورتها الثالثة على تشكيل مجموعتي عمل تختص الاولى بتعريف الجرائم ، وتختص الثانية بالمبادئ العامة للقانون الجنائي والعقوبات ، اما الدورة الرابعة فقد بحثت في مسألة النظام التكميلي والاليات المحركة للنشاط الاجرائي امام المحكمة ، كما قامت اللجنة التحضيرية في دورتها الخامسة بتشكيل مجموعات عمل تعنى كل منها بأحد موضوعات التالية : المبادئ العامة للقانون الجنائي ، تعريف جرائم الحرب ، العقوبات ، المسائل الاجرائية ، مسألة التعاون مع المحكمة والمساعدة القضائية ثم عقدت دورتها الختامية ما بين 16 مارس الى 03 ابريل 1998 ، قبل افتتاح مؤتمر التأسيس بخمسة اسابيع<sup>8</sup>

وقد اجتمع المؤتمر الدولي للمفوضين في مقر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في روما بإيطاليا في الفترة ما بين 15 جوان الى 17 جويلية ، وقد قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر الامم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية خلال هذه الفترة كما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الامين العام للهيئة الدولية دعوة جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، واعضاء الوكالات المتخصصة واعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمشاركة في المؤتمر ، وقد دعت ممثلي المنظمات والهيئات الاخرى الذين تلقوا دعوة دائمة من الجمعية العامة للمشاركة في دورتها بصفة مراقبين ، وكذلك دعوة ممثلي القطاعات الحكومية والاقليمية المهمة بما فيها المحكمتان الدوليتان لكل من يوغسلافيا السابقة وراوندا بصفة مراقبين في المؤتمر ، كما دعا الامين العام المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اللجنة التحضيرية للمشاركة في المؤتمر<sup>9</sup>

وبعد مفاوضات عسيرة شهدتها المؤتمر وما جرى فيه من نقاشات حامية وظهور الكثير من التباين في الآراء والمواقف خصوصا فيما يتعلق باستقلالية عمل المحكمة ودور مجلس الامن في إحالة القضايا الى

7- الطاهر المختار على سعد، المرجع السابق ، ص 185

8- سعيد عبد اللطيف حسن ، المحكمة الجنائية الدولية ، المرجع السابق ، ص ص 211، 212

9- الطاهر المختار على سعد، المرجع السابق ، ص 186

المحكمة بحيث كادت أن تؤدي هذه النقاشات الى تهديد المؤتمر بالفشل ولكن اعتماد صيغة الصيغة الواحدة اي إما قبول النظام الاساسي للمحكمة مع التعديلات التي اتفق عليها أو رفضه كلياً ، فكانت نتيجة ذلك أن تم التصويت على النظام الاساسي الذي اعتمد بموافقة 120 دولة صوتت لصالحه ، وامتنعت عن التصويت عليه 21 دولة ، واعتضت على النظام الاساسي سبعة دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، الهند ، العراق ، ليبيا ، قطر ، وهكذا اعتمد مؤتمر الامم المتحدة النظام الاساسي للمحكمة الجنائية في روما بتاريخ 17 جويلية 1998<sup>10</sup> ، وذلك بعد أكثر من خمسين عاماً من الجهود والمحاولات بهدف الوصول الى انشاء المحكمة الجنائية

يعتبر مشروع انشاء محكمة جنائية دولية خطوة بالغة الأهمية في مجال إرساء قضاء دولي جنائي دائم ، ويشكل 01 جوان من سنة 2002 نقطة تحول في تاريخ الانسانية ففي ذلك اليوم دخل النظام الاساسي للمحكمة حيز النفاذ بعد ان اصبح العدد الضروري متوفراً للمصادقة عليه تطبيقاً للمادة 126 من النظام الاساسي الذي اشترط وجوب مصادقة ستين دولة<sup>11</sup> ، حيث يحتوي النظام الاساسي للمحكمة على مئة وثمانية وعشرين مادة موزعة على ثلاثة عشر باباً ، مسبوقاً بديباجة تمت الاشارة فيها الى الروابط المشتركة التي تجمع الشعوب كافة ، والتراث المشترك للإنسانية والى الجرائم الخطرة التي تهدد السلم والامن في العالم ، وللمحكمة الجنائية شخصية قانونية وأهلية قانونية تمارس من خلالها وظائفها وتحقق عن طريقها مقاصدها حسب المادة 4 من نظام روما الاساسي ، وتجدر الاشارة ان المحكمة الجنائية تتمتع بالاستقلالية وفي نفس الوقت تربطها علاقة بمنظمة الأمم المتحدة، مقر المحكمة هو مدينة لاهاي بهولندا وللمحكمة ان تعقد جلساتها في مكان اخر عندما ترى ذلك مناسباً وفقاً للمادة الثالثة من النظام الاساسي للمحكمة ، اما بالنسبة للغات الرسمية الاساسية للمحكمة هي الاسبانية ، الانجليزية ، الصينية العربية والفرنسية ، اما لغات العمل بها هي الانجليزية والفرنسية حسب ما جاءت به المادة 50

### ثانياً - الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة

لقد جاءت المحكمة الجنائية الدولية لترسخ دعائم نظام قانوني دولي دائم وجديد للمسؤولية الدولية الجنائية للأفراد، عن انتهاكاتهم للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ، تتكون

10- خليل حسين ، المرجع السابق ، ص 65

11- خليل حسين ، المرجع نفسه

المحكمة من أربعة اجهزة هي : الرئاسة ، الشعب وهي ثلاثة ، الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف ، مكتب المدعي العام ، قلم المحكمة

بالنسبة لقضاة المحكمة تتكون من 18 قاضيا يختارون بالانتخاب ويتوزعون بين هيئة الرئاسة وشعب المحكمة الثلاث ، يختار القضاة بالانتخاب من قبل جمعية الدول الاطراف في نظام روما ، ويجوز لكل دولة طرف في هذا النظام أن تقدم ترشيحات للانتخاب للمحكمة ولا يجوز للدولة الطرف أن تقدم سوى مرشح واحد ويجب ان تكون الترشيحات مصحوبة ببيان مفصل يتضمن المعلومات اللازمة التي يثبت بها توافر شروط الترشيح الواردة في النظام ومن هذه الشروط أن يكون المرشح الذي يختار قاضيا من بين الاشخاص الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة في دولة كل منهم للتعين في اعلى المناصب القضائية ، وان يكون من ذوي الكفاءة في مجال القانون الجنائي والاجراءات الجنائية و من ذوي الكفاءة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة باختصاص المحكمة مثل القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان ويجب ان يكون لدى المرشح معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الاقل من لغات العمل بالمحكمة أي انجليزية والفرنسية<sup>12</sup>

#### 1- هيئة الرئاسة المادة 38:

يكون قضاة المحكمة الثماني عشر جمعية عمومية تنتخب الرئيس ونائبه الاول والثاني بالأغلبية المطلقة ، ويعمل كل منهم لمدة ثلاث سنوات أو لحين انتهاء مدة خدمته كقاض أيهما أقرب ، ويجوز اعادة انتخابهم لمرة واحدة ، تتشكل هيئة الرئاسة من الرئيس والنائبين الاول والثاني وتكون مهمتهما القيام على شؤون ادارة المحكمة باستثناء مكتب المدعي العام ويجب عليهما ان تنسق مع المدعي العام وتلتزم موافقته بشأن جميع المسائل موضوع الاهتمام المشترك ، ويحل النائب الاول للرئيس محل الرئيس في حالة غيابه أو تنحيته ويحل النائب الثاني للرئيس محل الرئيس في حالة غياب كل من الرئيس والنائب الاول للرئيس أو تنحيتهما<sup>13</sup>

#### 2 – الشعب أو الدوائر

هي تشمل : شعبة الاستئناف ، شعبة الابتدائية ، الشعبة التمهيدية يكون تعيين القضاة بالشعب على حسب طبيعة المهام التي تؤديها كل شعبة وكذلك حسب مؤهلات وخبرات القضاة المنتخبين في المحكمة

12-على عبد القادر القهوجي ، المرجع السابق ، ص ص 315،316

13-على عبد القادر القهوجي ، المرجع السابق ، ص 317

بحيث تضم كل شعبة مزيجاً ملائماً من الخبرات في القانون الجنائي والاجراءات الجنائية وفي القانون الدولي ، تتألف شعبة الاستئناف من رئيس وأربعة قضاة آخرين ، أما الشعبة الابتدائية والتمهيدية تتألف من عدد لا يقل عن ستة قضاة لكل منهما ، تمارس الوظائف القضائية للمحكمة في كل شعبة بواسطة دوائر ، تتألف دائرة الاستئناف من جميع قضاة شعبة الاستئناف يقوم ثلاث قضاة من الشعبة الابتدائية بمهام الدائرة الابتدائية ويتولى مهام الدائرة التمهيدية إما ثلاثة قضاة من الشعبة التمهيدية أو قاض واحد من تلك الشعبة وفقاً لهذا النظام الأساسي وللقواعد الاجرائية وقواعد الاثبات ، ويعمل القضاة المعينون للشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية في هاتين الشعبتين لمدة ثلاث سنوات ويعملون بعد ذلك الى حين إتمام أي قضية يكون قد بدأ بالفعل النظر فيها بالشعبة المعنية ويعمل القضاة المعينون لشعبة الاستئناف في تلك الشعبة لكامل مدة ولايتهم فقط ويمكنهم الالتحاق المؤقت بالشعبة التمهيدية أو العكس إذا رأت هيئة الرئاسة أن في ذلك ما يحقق حسن سير العمل بالمحكمة ، بشرط عدم السماح تحت أي ظرف من الظروف لأي قاض بالاشتراك في الدائرة الابتدائية أثناء نظرها في أية دعوى إذا كان القاضي قد اشترك في المرحلة التمهيدية للنظر في تلك الدعوى<sup>14</sup>

يتمتع قضاة المحكمة بالاستقلالية في أداء مهامهم ولا يجوز لهم مزاوله اي عمل او نشاط اخر قد يتعارض مع وظائفهم القضائية<sup>15</sup>

### 3- مكتب المدعي العام :

هو جهاز مستقل ومنفصل عن باقي أجهزة المحكمة الاخرى وهو الجهاز الذي يضطلع بمهمة تلقي الاحالات وأية معلومات موثقة عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة لغرض دراستها والتحقيق بشأنها ، يتولى المدعي العام رئاسة المكتب ويتمتع بالسلطة الكاملة في تنظيم وإدارة المكتب بالنسبة لموظفيه ومرافقه وموارده الاخرى ، يقوم بمساعدة المدعي العام نائب مدع واحد أو أكثر يناط بهم الاعمال التي يكون مطلوباً من المدعي العام القيام بها حسب هذا النظام ويكون المدعي العام ومساعديه من جنسيات مختلفة ويقومون بمهامهم على اساس التفرغ ويشترط في المدعي العام ونوابه الاخلاق الرفيعة والكفاءة العالية وان تتوافر لديهم الخبرة العملية الواسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية وان يكونوا على معرفة ممتازة وطلاقة بلغة واحدة على الاقل من لغات

---

1- المادة 39 من نظام روما الأساسي الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة

جنائية دولية في 17 جويلية 1998

15- المادة 40 من نظام روما الأساسي

العمل بالمحكمة ، ينتخب المدعي العام بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأعضاء جمعية الدول الاطراف وينتخب نواب المدعي العام بنفس الطريقة من قائمة مرشحين مقدمة من المدعي العام ويتولى المدعي العام ونوابه مناصبهم لمدة تسع سنوات مالم يتقرر لهم وقت انتخابهم مدة أقصر ، ولا يجوز اعادة انتخابهم ، لا يزاول المدعي العام ولا نواب المدعي العام أي نشاط يحتمل أن يتعارض مع مهام الادعاء التي يقومون بها أو ينال من الثقة في استقلالهم ، ولا يزاولون أي عمل آخر ذا طابع مهني ، يمكن للمدعي العام تعيين مستشارين من ذوي الخبرة القانونية في مجالات ليست على سبيل الحصر كالعنف الجنسي والعنف ضد الاطفال...<sup>16</sup>

#### 4- قلم المحكمة

يكون قلم المحكمة مسؤولاً عن الجوانب غير القضائية من إدارة المحكمة وتزويدها بالخدمات وذلك دون المساس بوظائف وسلطات المدعي العام وفقاً للمادة 42 ، حيث يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة ويمارس المسجل مهامه تحت سلطة رئيس المحكمة ، يشترط في المسجل ونائبه ان يكونوا من ذوي الاخلاق الرفيعة والكفاءة العالية ، ويجب أن يكونوا على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الاقل من لغات العمل في المحكمة ، يتم انتخاب المسجل من طرف القضاة بالأغلبية المطلقة بطريق الاقتراع السري آخذين في اعتبارهم أية توصية تقدم من جمعية الدول الاطراف وإذا اقتضت الحاجة بناء على توصية من المسجل أن ينتخبوا نائب مسجل بالطريقة ذاتها ، يشغل المسجل منصبه لمدة خمس سنوات ، ويجوز اعادة انتخابه مرة واحدة ويعمل على اساس التفرغ ، يشغل نائب المسجل منصبه لمدة خمس سنوات أو لمدة أقصر حسبما تقرر الاغلبية المطلقة للقضاة ، وينبغي انتخابه على اساس الاضطلاع بأية مهام تقتضيها الحاجة ، ينشئ المسجل وحدة للمجني عليهم والشهود ضمن قلم المحكمة ، توفر هذه الوحدة ، بالتشاور مع مكتب المدعي العام ، تدابير الحماية والترتيبات الامنية والمشورة ، والمساعدة الملائمة الاخرى للشهود وللمجني عليهم الذين يمثلون أمام المحكمة ، وغيرهم ممن يتعرضون للخطر بسبب إدلاء الشهود بشهاداتهم ، وتضم الوحدة موظفين ذوي خبرة في مجال الصدمات النفسية ، بما في ذلك الصدمات ذات الصلة بجرائم العنف الجنسي<sup>17</sup>

16-انظر نص المادة 42 من نظام روما الاساسي

17-المادة 43 من نظام روما الاساسي

### ثالثاً- اجراءات التحقيق والمقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية وعلاقتها بمجلس الامن الدولي

تندرج المحكمة الجنائية في تشكيلها مع مقتضيات العدالة ومراعاة حقوق الدفاع حيث يتم التقاضي على درجات فتمر الدعوى من أجل المقاضاة والمحاكمة بمراحل متعددة ، امام المدعي العام والدائرة التمهيدية ودائرة الاستئناف واعادة النظر في احكام والقرارات وتتبع في ذلك جملة من القواعد الاجرائية وقواعد الاثبات الواردة في نظام روما الاساسي

#### 1- اجراءات التحقيق والمقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية

##### أ- سلطات ومهام المدعي العام

تمارس المحكمة الجنائية اختصاصها فيما يتعلق بالجرائم المشار اليها في المادة الخامسة من هذا النظام في الاحوال التالية :

أ- اذا أحالت دولة طرف الى المدعي العام وفقا للمادة 14 حالة يبدو فيها ان جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت

ب- اذا أحال مجلس الامن ، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة حالة الى المدعي العام يبدو فيها ان جريمة او أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت

ج- إذا كان المدعي قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا

للمادة 15<sup>18</sup>

ان المدعي العام هو صاحب السلطة والاختصاص الاصيل فيما يتعلق بالتحقيق فهو يقوم بإجراءات التحقيق الابتدائي والتصرف في الدعوى واحالتها الى القضاء وهذه الاجراءات هي عبارة عن حلقات متصلة فاذا بطل احداها استتبعه بطلان ما لحقه من اجراءات<sup>19</sup> ، يمكن حصر مهام المدعي العام في النقاط التالية:

1- استلام القضايا الواردة اليه من قنوات الاحالة المنصوص عليها في النظام الاساسي

18-المادة 13 من نظام روما الاساسي

1- سناء عودة محمد عيد ، اجراءات التحقيق والمحاكمة امام المحكمة الجنائية الدولية ، حسب نظام روما الاساسي ، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين ، 2011، ص 68

2- البدء في التحقيق من جدية هذه الدعاوى وصحتها

3- القيام بإجراء ما يلزم من جمع الأدلة وعمليات الاستدلال والتحقيق

4- وزن الأدلة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ عليها فحسب المادة 54 من نظام روما الاساسي فان دور المدعي العان يشمل الكثير من الاجراءات التي تغطي مرحلة التحقيق من البداية الى مرحلة التصرف في الدعوى فهو يقوم بما يلي :

يقوم المدعي العام بمباشرة التحقيقات من تلقاء نفسه استنادا الى المعلومات التي تلقاها المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة ، التي يعمل على دراستها وتحليلها والتأكد من مدى جديتها ولتحقيق هذا الغرض يلتمس معلومات اضافية من الدول أو أجهزة الامم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية أو اي مصادر أخرى يرى بأنها موثوقة وملائمة ، ويجوز له أن يتلقى الشهادة التحريية أو الشفوية في مقر المحكمة في حال اقتناع المدعي العام بوجود اساسا معقولا للبدء في التحقيق يتقدم بطلب الى الدائرة التمهيدية للاذن بإجراء التحقيق ويكون طلبه مرفوق بمواد تدعم هذا الطلب وتؤيده ، اذا رأت الدائرة التمهيدية بعد دراستها للطلب بان هنالك اساسا معقولا للشروع في اجراء التحقيقات تأذن بالبدء في اجراء التحقيق ، وفي حال رفضها لا يمنع ذلك المدعي العام من تقديم طلب لاحق يستند الى وقائع أو أدلة جديدة تتعلق بنفس الحالة ، في حالة عدم اقتناع المدعي العام بالمعلومات المقدمة له ورأى بانها لا تشكل اساسا معقولا لإجراء التحقيق عليه ان يبلغ مقدمي المعلومات بذلك<sup>20</sup>

بعد تحريك الدعوى العمومية على مستوى المحكمة الجنائية يستمر للمدعي العام بإجراءات التحقيق ، حيث يعمل على اثبات الحقيقة من خلال توسيع نطاق التحقيق ليشمل جميع الوقائع والأدلة المتصلة بتقدير ما اذا كانت هناك مسؤولية جنائية بموجب هذا النظام الاساسي ، وبالتالي يكون عليه التحقيق في ظروف التجريم والتبرئة على حد سواء ، و عليه ان يتخذ التدابير المناسبة حتى يضمن فعالية التحقيق والتي تدخل في اختصاص المحكمة مع احترام مصالح المجني عليهم والشهود وظروفهم الشخصية بما في ذلك السن ، ونوع الجنس "ذكر أو أنثى" ، والصحة ، ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجريمة خاصة إذا كانت تنطوي على العنف الجنسي أو العنف ضد الاطفال<sup>21</sup> يجوز للمدعي العام ان

20-المادة 15 من النظام روما الاساسي

21-المادة 54 من نظام روما الاساسي

يجري التحقيقات في اقليم الدولة التي تكون مسرحا للجريمة وفقا لأحكام الباب التاسع من نظام روما الاساسي<sup>22</sup>

وفي اطار جمع الادلة وفحصها ، له ان يطلب حضور الاشخاص محل التحقيق والمجني عليهم والشهود واستجوابهم ، بإمكانه اثناء تأديته لمهامه ان يلتمس تعاون أية دولة أو منظمة حكومية دولية أو أي ترتيب حكومي دولي ، وفقا لاختصاص كل منها ، وفي هذا الصدد يستطيع عقد اتفاقات لتيسير التعاون مع إحدى الدول أو إحدى المنظمات غير الحكومية وعلى المدعي العام الحفاظ على سرية المعلومات وعدم الكشف عنها في أية مرحلة من مراحل الاجراءات وان يتخذ ما يلزم من التدابير لكفالة سرية المعلومات أو لحماية أي شخص أو للحفاظ على الادلة<sup>23</sup>

#### ب- وظائف الدائرة التمهيدية (دائرة ما قبل المحاكمة)

من أهم سلطات الدائرة التمهيدية اصدار القرارات والوامر اللازمة لأغراض التحقيق بناء على طلب المدعي العام ، حيث تعمل على اصدار أمر القبض أو الحضور في أي وقت بعد البدء في التحقيق استنادا على طلب المدعي العام ، متى اقتنعت بعد فحص الطلب بوجود أسباب معقولة تفيد بأن الشخص موضوع الامر قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة وأن القبض عليه يعد ضروريا لضمان حضوره أمام المحكمة أو لضمان عدم عرقلته اجراءات التحقيق والمحاكمة أو لمنعه من الاستمرار في ارتكاب الجريمة أو ارتكاب جريمة اخرى<sup>24</sup>

يتضمن قرار القبض على المعلومات التالية<sup>25</sup> :

- اسم الشخص و المعلومات التي من شأنها التعرف عليه
- الاشارة الى الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمطلوب القبض عليه بشأنها
- بيان موجز بالوقائع المدعى على انها تشكل جرائم

---

3- احكام الباب التاسع المتعلقة بالتعاون الدولي والمساعدة القضائية حيث يكون على الدول الاطراف الالتزام بالتعاون مع

المحكمة تعاوننا تاما ومن بين صور التعاون مع المحكمة اتاحة الاجراءات بموجب القوانين الوطنية -

23- المادة 54 من نظام روما الاساسي -

24- المادة 58 فقرة الاولى من نظام روما الاساسي

25- الفقرة الثالثة من المادة 58 من نظام روما الاساسي

يظل الامر بالقبض ساريا الى ان تأمر المحكمة بغير ذلك ، يجوز للمحكمة بناء على امر بالقبض أن تطلب القبض على الشخص احتياطيا أو القبض عليه وتقديمه بموجب الباب 9 يجوز للمدعي العام ان يطلب من الدائرة التمهيدية تعديل أمر القبض عن طريق تعديل وصف الجرائم المذكورة فيه أو الاضافة إليها وتقوم الدائرة التمهيدية بهذا التعديل اذا اقتنعت بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بتعديل وصف الجرائم أو الاضافة ، و بإمكان المدعي العام أن يطلب بدلا من استصدار أمر القبض ان يطلب اصدار أمرا بحضور الشخص أمام المحكمة اذا كان هذا الامر يكفي لمثول الشخص أمام المحكمة وذلك بشروط أو بدون شروط تقيد الحرية<sup>26</sup>

تعمل الدولة الطرف التي تتلقى طلب القبض الاحتياطي او طلب القبض او التقديم ، باتخاذ اجراء القبض على الشخص المعني على الفور وفقا لقوانينها واحكام الباب التاسع من هذا النظام يقدم الشخص فور القاء القبض عليه الى السلطة القضائية المختصة في الدولة المتحفظة ، يكون للشخص حق طلب الافراج المؤقت وعلى السلطة قبل البت في هذا الطلب ان تأخذ بعين الاعتبار خطورة الجرائم المنسوبة اليه ووجود ظروف استثنائية تبرر الافراج المؤقت وان تخطر الدائرة التمهيدية بأي طلب للحصول على الافراج المؤقت وتقدم الدائرة التمهيدية توصياتها الى السلطة المختصة وعلى هذه الاخيرة اخذها بعين الاعتبار خاصة التدابير المتعلقة بعدم هروب الشخص<sup>27</sup>

تلتزم الدائرة التمهيدية باحترام حقوق المتهم كإبلاغه بالتهمة المنسوبة اليه وبحقه في الافراج المؤقت انتظارا للمحاكمة فيجوز ، ويكون عليها التأكد من عدم احتجاز الشخص لفترة غير معقولة قبل المحاكمة بسبب تأخير لا مبرر له في حالة حدوث ذلك من طرف المدعي العام يمكنها تعديل قرارها فيما يتعلق بالاحتجاز أو الافراج او شروط الافراج إذا اقتنعت بأن تغير الظروف يقتضي ذلك<sup>28</sup>

ويكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المجني عليهم والشهود وخصوصياتهم والمحافظة على الأدلة وحماية الاشخاص اللذين ألقى القبض عليهم أو مثلوا استجابة للأمر بالحضور وحماية المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني ، يمكنها أن تطلب من الدول التعاون معها وفقا للمادة 92 من هذا الميثاق<sup>29</sup>

---

26- الفقرة 7 من المادة 58 من نظام روما الاساسي

27- الفقرات 2-3-4-5 من المادة 59 من نظام روما الاساسي

28-المادة 60 من نظام روما الاساسي

29-المادة 57 من نظام روما الاساسي

تعمل الدائرة التمهيدية على تقديم المتهم للمحاكمة في غضون فترة معقولة لاعتماد التهم التي يعزم المدعي العام طلب المحاكمة على اساسها بحضور المتهم ومحاميه والمدعي العام يمكن عقد هذه الجلسة في حالة غياب المتهم ايضا وذلك في الحالات التالية:

- عندما يكون الشخص قد تنازل عن حقه في الحضور
- في حالة فرار الشخص أو لم يتم العثور عليه وأن تكون الدائرة التمهيدية قد اتخذت كافة الخطوات المعقولة لضمان حضور المتهم امام المحكمة وابلغته بالتهم المنسوبة اليه وبأن الجلسة ستعقد لاعتماد تلك التهم خلال هذه الجلسة تتوصل الدائرة التمهيدية لإحدى القرارات التالية:
- تعتمد التهم التي قررت بشأنها وجود أدلة كافية وأن تحيل الشخص الى الدائرة الابتدائية لمحاكمته على التهم التي اعتمدها
- ترفض التهم التي قررت الدائرة بشأنها عدم كفاية الادلة
- أن تؤجل الجلسة وأن تطلب من المدعي العام النظر في احدى الامور التالية : تقديم مزيد من الادلة واجراء المزيد من التحقيقات ، تعديل التهمة لان الادلة المقدمة تبدو وكأنها تؤسس لجريمة مختلفة في اختصاص المحكمة<sup>30</sup>

### ج- وظائف الدائرة الابتدائية وسلطاتها

تكفل الدائرة الابتدائية أن تكون المحاكمة عادلة وسريعة وان تنعقد في جو من الاحترام التام لحقوق المتهم واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المجني عليهم والشهود عند احالة قضية للمحاكمة يكون على الدائرة الابتدائية التي يناط بها النظر في القضية أن تقوم بما يلي :

تتخذ التدابير اللازمة لتسهيل سير اجراءات الدعوى على نحو عادل وسريع ، تحدد اللغة التي يتم استخدامها في المحاكمة ، الامر بحضور الشهود للإدلاء بشهاداتهم وتقديم المستندات وغيرها من الادلة ، اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المتهم والشهود

والمجني عليهم ، الفصل في اية مسألة ذات الصلة ، تعقد المحاكمات في جلسات علنية وبإمكانها أن تعقد جلسات سرية لحماية المعلومات السرية أو الحساسة التي يتعين تقديمها كأدلة<sup>31</sup>

في بداية المحاكمة ، يجب على الدائرة الابتدائية أن تتلو على المتهم التهم التي سبق أن اعتمدها الدائرة التمهيدية ، يجب أن تتأكد الدائرة الابتدائية ان المتهم يفهم طبيعة التهم المنسوبة اليه واعطائه الفرصة للاعتراف بالذنب أو للدفع بانه غير مذنب ، يجوز للقاضي الذي يترأس الجلسة ، ان يصدر أثناء المحاكمة توجيهات تتعلق بسير الاجراءات ، بما في ذلك ضمان سير هذه الاجراءات سيراً عادلاً ونزيهاً ،. يكون للدائرة الابتدائية سلطة القيام بالفصل في قبول الادلة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للمحافظة على النظام اثناء الجلسة تكفل الدائرة الابتدائية اعداد سجل كامل بالمحاكمة يتضمن بياناً دقيقاً بالإجراءات ويتولى المسجل استكمالها والحفاظ عليه<sup>32</sup>

يحضر جميع قضاة الدائرة الابتدائية كل مراحل المحاكمة وطوال مداولاتهم ولهيئة الرئاسة ان تعين على اساس كل حالة على حدة قاضياً مناوباً او أكثر حسبما تسمح الظروف لحضور كل مرحلة من مراحل المحاكمة لكي يحل محل أي عضو من أعضاء الدائرة الابتدائية اذا تعذر على هذا العضو مواصلة الحضور ، يستند قرار الدائرة الابتدائية الى تقييمها للأدلة ولكامل الاجراءات .... ولا تستند المحكمة في قرارها الا على الادلة وكذا الوقائع والظروف المبينة في التهم او اية تعديلات للتهم التي قدمت لها وجرت مناقشتها امامها في المحكمة يحاول القضاة التوصل الى قرارهم بالإجماع فان لم يتمكنوا يصدر القرار بأغلبية القضاة وتبقى مداولات الدائرة الابتدائية سرية يصدر القرار كتابة ويتضمن بياناً كاملاً ومعللاً بالحيثيات التي تقررها الدائرة الابتدائية بناء على الادلة والنتائج وتصدر الدائرة الابتدائية قراراً واحداً واذا لم يكن هناك اجماع يتضمن قرار الدائرة الابتدائية اراء الاغلبية وراء الاقلية ويكون النطق بالقرار او بفحواه في جلسة علنية<sup>33</sup>

#### د-دائرة الاستئناف وإجراءاتها

يمكن للمدعي العام ان يتقدم بالاستئناف لاحد الاسباب التالية :

أ- الغلط الاجرائي

ب- الغلط في الوقائع

ج- الغلط في القانون

---

31-الفقرة 6 من المادة 64من نظام روما الاساسي

32-الفقرات 8،9،10 من المادة 64 من نظام روما الاساسي

33-المادة 74 من نظام روما الاساسي

ويمكن للشخص المدان استئناف الحكم لنفس الاسباب او لأي سبب أخريمس موثوقية الاجراءات او القرار ، يمكن لكليهما استئناف الحكم بالعقوبة بسبب عدم التناسب بين العقوبة والجريمة يظل الشخص المدان تحت التحفظ الى حين البت في الاستئناف مالم تأمر الدائرة الابتدائية بغير ذلك ، هنالك قرارات أخرى يمكن استئنافها وهي: (قرار يتعلق بالاختصاص او المقبولية ، قرار يمنح أو يرفض الافراج عن الشخص محل التحقيق أو المقاضاة ، أي قرار من شأنه ان يؤثر على عدالة وسرعة اجراءات أو على نتيجة المحاكمة)<sup>34</sup>

يفرج عن الشخص المدان اذا كانت مدة التحفظ عليه تتجاوز مدة الحكم بالسجن الصادر ضده ، يمكن للدائرة التمهيدية ان تقرر استمرار احتجاز الشخص الى حين البت في الاستئناف وذلك في الظروف الاستثنائية وبمراعاة جملة من الامور ، منها وجود احتمال كبير لفرار الشخص ومدى خطورة الجريمة المنسوبة اليه ومدى نجاح الاستئناف ، يعلق تنفيذ القرار أو الحكم العقوبة خلال الفترة المسموح فيها بالاستئناف وطيلة إجراءات الاستئناف وذلك رهنا بأحكام الفقرة 3 /أ/ب<sup>35</sup>

تتمتع دائرة الاستئناف بجميع سلطات الدائرة الابتدائية فإذا تبين لها ان الاجراءات المستأنفة كانت مجحفة على نحو يمس موثوقية القرار أو حكم العقوبة او ان القرار المستأنف كان مشوباً من الناحية الجوهرية بغلط في الوقائع أو في القانون أو بغلط اجرائي جازلها

ا- ان تلغي او تعدل القرار أو الحكم

ب- أن تأمر بإجراء محاكمة جديدة أمام دائرة ابتدائية مختلفة

يجوز لدائرة الاستئناف أن تعيد مسألة تتعلق بالوقائع الى الدائرة الابتدائية الاصلية وتبلغ دائرة الاستئناف بالنتيجة ، ويجوز لها ان تطلب هي نفسها ادلة للفصل في المسألة ، إذا كان استئناف القرار أو حكم العقوبة قد قدم من الشخص المدان او من المدعي العام بالنيابة عنه ، فلا يمكن تعديله على نحو يضر بمصلحته

إذا تبين لدائرة الاستئناف أن العقوبة المحكوم بها غير متناسبة مع الجريمة جازلها ان تعدل هذا الحكم وفقاً لأحكام الباب 7

---

34-المادة 82 من نظام روما الاساسي

35- المادة 81 من نظام روما الاساسي

يصدر حكم دائرة الاستئناف بأغلبية آراء القضاة ويكون النطق بالحكم في جلسة علنية ، يجب ان يبين الحكم الاسباب التي يستند اليها وعندما لا يوجد اجماع يجب أن يتضمن حكم دائرة الاستئناف آراء الاغلبية والاقلية ولا يجوز لأي قاضي ان يصدر رأي منفصلا في المسائل القانونية<sup>36</sup> بالإضافة الى وجود اجراءات متعلقة بإعادة النظر في الادانة والعقوبة حيث يجوز للشخص المدان ويجوز ايضا في حالة وفاته للزوج أو الأولاد أن يقدم طلبا الى دائرة الاستئناف لإعادة النظر في الحكم النهائي بالإدانة أو العقوبة استنادا الى الاسباب التالية: في حال اكتشاف ادلة جديدة لم تكن متاحة وقت المحاكمة أو تكون على قدر كاف من الاهمية بحيث أنها لو كانت قد اثبتت عند المحاكمة لكان من المرجح أن تسفر عن حكم مختلف أو إذا تبين حديثا أن ادلة حاسمة وضعت في الاعتبار وقت المحاكمة واعتمدت عليها الادانة ، كانت مزيفة او ملفقة أو مزورة ، أو اذا تبين أن واحد أو أكثر من القضاة الذين اشتركوا في تقرير الادانة او اعتماد التهم ، قد ارتكبوا في تلك الدعوى سلوكا سيئا جسيما أو أخلو بواجباتهم إخلالا جسيما على نحو يتسم بدرجة من الخطورة تكفي لتبرير عزل ذلك القاضي أو اولئك القضاة بموجب المادة<sup>37</sup>46

يمكن للدائرة الاستئناف ان ترفض الطلب اذا رأت أنه بغير اساس ، أما إذا قررت أن الطلب جدير بالاعتبار جازلها ، حسبما يكون مناسباً ان تدعو الدائرة الابتدائية الاصلية الى الانعقاد من جديد ، او تشكل دائرة ابتدائية جديدة ، أو تبقي على اختصاصها بشأن المسألة بهدف التوصل الى قرار بشأن ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في الحكم<sup>38</sup>

---

36-المادة 83 من نظام روما الاساسي المتعلقة بإجراءات الاستئناف

37- الفقرة 1 من المادة 84 من نظام روما الاساسي

38-الفقرة 2 من المادة 84 من نظام روما الاساسي